

خطف الصحفيين •• رؤية فقهية



● مسعود صبري

رسول رسول الله ﷺ، مع أن الرسل لا تقتل حتى في حالة الحرب.

٢- أمر رسول الله ﷺ بخطف ثمانية وهو من زعماء الأعداء المقاتلين، وقد أراد قتل أحد المسلمين خارج المعركة، فهو مستحق للقتل خارج المعركة أيضاً.

٣- عندما خطف ثمانية لم يقدم الخاطف على قتله، وإنما سلمه إلى ولي الأمر (رسول الله ﷺ) ليرى فيه رأيه، ورغم خطورة فعله واستحقاقه القتل فقد أطلق رسول الله ﷺ سراحه دون مقابل، رغبة في إسلامه، مما يؤكد أحد المقاصد الهامة للشريعة الإسلامية، وهو الحرص على إسلام الناس، وليس على قتلهم.

٢- خطف الصحابة لبعض أهل الحرم

عن مجاهد قال «أقبل معتمراً نبي الله ﷺ، فأخذ أصحابه ناساً من أهل الحرم غافلين، فأرسلهم النبي ﷺ» (٥).

وما يمكن استنتاجه من هذه anecdote أن رسول الله ﷺ لم يكن في ذلك الحين يعتبر نفسه في حالة حرب مع المشركين، وقد

حين ننظر إلى تعريف الصحافة نجد أنها جمع الآراء والأخبار والمعلومات ونشرها في إحدى وسائل الإعلام كالجريدة والمجلة أو موقع الإنترنت أو الفضائية وغيرها، بنوع من حرية التعبير عن الرأي (١). ولا يقف عمل الصحافة على أنها حرفة، بل عرفها مجمع اللغة العربية بأنها «حرفة ورسالة لأنها تتبع الأخبار وكتابة التعاليق والتحقيقات والمقالات في الوسيلة الإعلامية» (٢). والصحافة جزء من الإعلام، والإعلام هو إخبار الجمهور كي يكون على علم ومعرفة بما ينقله الإعلامي له. والمهم في تعريف الصحافة هنا هو ما أشار إليه مجمع اللغة العربية من كونها مهنة ورسالة، وأنها جزء من الإعلام المبني على العلم والمعرفة الصادقة حسب اجتهاد القائم بهذه الوظيفة.



رسول الله ﷺ وأمره أن يعتصر، فلما قدم مكة قال له قاتل؛ صيوت! قال: لا. ولكن أسلمت مع محمد رسول الله ﷺ، ولا والله لا يأتيكم من اليمامة حبة حنطة حتى يأذن فيها النبي ﷺ» (صحيح البخاري، المغازي، وقد بني حنيفة وثمانية بن أثال).

وقد عفا عنه النبي ﷺ كما أشار إلى ذلك ابن حجر في الفتح في رواية ابن إسحاق «قال قد عفوت عنك يا ثمانية واعتقتك».

يقول الشيخ فيصل مولوي (٣): ما يستتج من هذه القصة:

١- كانت هناك حالة حرب فعلية، وقد أراد ثمانية بن أثال أن يقتل العلاء بن الحضرمي

شاكر فتركه حتى كان بعد الغد فقال ما عندك يا ثمانية؟ فقال عندي ما قلت لك، فقال أطلقوا ثمانية فانطلق إلى نخل قريب من المسجد، فاغتسل ثم دخل المسجد، فقال أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله ﷺ، يا محمد والله ما كان على الأرض وجه أبغض إلي من وجهك، فقد أصبح وجهك أحب الوجوه إلي، والله ما كان من دين أبغض إلي من دينك فأصبح دينك أحب الدين إلي. والله ما كان من بلد أبغض إلي من بلدك فأصبح بلدك أحب البلاد إلي، وإن خيلك أخذتني وأنا أريد العمرة فماذا ترى؟ فبشره

كثير من الآيات التي تدل على أن الوظيفة الأولى للأنبياء والمرسلين والمصلحين هي رسالة إعلامية في المقام الأول، وهذا يعني أن الصحفيين الذين يلتزمون آداب المهنة الصحافية، ولا يتخذون الصحافة وسيلة لنشر الرذيلة بكل أنواعها، جنسية كانت أو فكرية، يأتون عملاً يشبه عمل الأنبياء والمصلحين، وهذا يدل على شرف وعظم العمل الصحافي إن التزم الآداب الشرعية، واحترم منهج الصحافة العلمي.

قراءة في وقائع الخطف في صدر الإسلام

١- خطف ثمانية بن أثال
بعث النبي ﷺ خيلاً قبل نجد فجاءت برجل من بني حنيفة يقال له ثمانية بن أثال، فربطوه بسارية من سواري المسجد فخرج إليه النبي ﷺ فقال «ما عندك يا ثمانية؟ فقال: عندي خير يا محمد، إن تقتل تقتل ذا دم، وإن تنعم تنعم على شاكر، وإن كنت تريد المال فسل منه ما شئت. فترك حتى كان الغد ثم قال له: ما عندك يا ثمانية؟ قال: ما قلت لك، إن تنعم تنعم على

● باحث شرعي في المركز العالي للوسطية

خرج معتبرا، ولذلك فقد أطلق سراح المختطفين باعتبار أن الخطف لا يجوز في غير حالة الحرب الفعلية.

٣- **اختطاف سلمة بين الأكوخ وعمره عامر بعض المشركين.** حيث اختطف سلمة بين الأكوخ أربعة من المشركين، واختطف عمه عامر رجلا من العيلات (وهم أبناء عيلة بن عبيد) بعد صلح الحديبية، وأطلق رسول الله ﷺ هؤلاء المختطفين. وقد وردت هذه القصة في صحيح مسلم (غزوة ذي قرد) يقول سلمة بن الأكوخ: «...لنا اصطالحنا نحن وأهل مكة، واختلط بعضنا ببعض، أتيت شجرة فكسحت شوكها (أي كنسسته)، واضطجعت في أصلها، فأتاني أربعة من المشركين، فجعلوا يقعون في رسول الله ﷺ (أي يذمونه)، فأبغضتهم، فتحوّلت إلى شجرة أخرى، وعلّقوا سلاحهم واضطجعوا، فبينما هم كذلك إذ نادى مناد من أسفل الوادي: يا للمهاجرين! قتل ابن زينم، فاخترطت سيفي، ثم شددت على هؤلاء الأربعة وهم رقود، فأخذت سلاحهم، وجعلته ضففا في يدي (أي حزمة مجموعة)، ثم قلت: لا يرفع أحدكم رأسه إلا ضربت الذي فيه عيناه، ثم جئت بهم أسوقهم إلى رسول الله ﷺ، وجاء عمي عامر برجل من العيلات، يقال له مكرز، يقوده إلى رسول الله ﷺ على فرس مجفف في سبعين من المشركين، فنظر إليهم رسول الله ﷺ فقال «دعوههم، يكن لهم بدء الفجور وشاء...» (صحيح مسلم، الجهاد والسير، غزوة ذي قرد).

يقول الشيخ فيصل مولوي (٤): وما يستنتج من هذه القصة هو أن الصلح كان قائما بين رسول الله ﷺ والمشركين، ولذلك صبر



الصحابة.

والحديث كما أخرجه الإمام مسلم يسنده عن عمران بن حصين قال «كانت ثقيف حلفاء لبني عقيل فأسرت ثقيف رجلين من أصحاب رسول الله ﷺ وأسر أصحاب رسول الله ﷺ رجلا من بني عقيل وأصابوا معه العضباء، فأتى عليه رسول الله ﷺ وهو في الوثاق، قال يا محمد، فأتاه فقال: ما شأنك؟ فقال بم أخذتني وبم أخذت سابقة الحاج، فقال إعظاما لذلك أخذتك بجزيرة حلفائك ثقيف، ثم انصرف عنه، فناداه فقال: يا محمد، يا محمدا وكان رسول الله ﷺ رجلا رقيقا، فرجع إليه فقال ما شأنك؟ قال: إني مسلم، قال لو قلتها وأنت تملك أمرك أفلحت كل الفلاح. ثم انصرف، فناداه فقال: يا محمد، يا محمد، فأتاه فقال ما شأنك؟ قال إني جئت فأطعمني وضمّان فاسقني، قال: هذه حاجتك فقدي بالرجلين، قال: وأسرت امرأة من الأنصار وأصببت العضباء، فكانت المرأة

سلمة على ذمّ المشركين لرسول الله ﷺ، لكّنه عندما سمع بقتل ابن زينم اعتبر أن المشركين نقضوا الصلح فاستباح خلفهم، وهكذا فعل عمه عامر، لكن يلاحظ أن سلمة وعامرا رضي الله عنهما لم يقتلا أحدا من المختطفين، وإنما سلماهم إلى رسول الله ﷺ وهو ولي الأمر، وأن رسول الله ﷺ عفا عنهم، وقال تلك الكلمة الرائعة: «دعوههم، يكن لهم بدء الفجور وثناه»، وهي تبين بوضوح أن مقتضيات الدعوة تتغلب على مقتضيات القتال والانتقام، وأن بدء الفجور وإعادته ثانية هو من أخلاق المشركين، وليس من أخلاق المسلمين، وإذا أبهج للمسلم الردّ على الفجور بمثله، فليس ذلك استجابة للرغبة في الانتقام، وإنما هي محاولة لمنع تكرار الفجور، ولإزالته من ميدان العلاقات الإنسانية، ولذلك فإنّ الإسلام يدعو للعفو والصبر، لأنه عادة يكون أبعث أثرا في منع تكرّر الفجور.

٤- **أسر الصحابة رجلا من بني عقيل، لأسر ثقيف رجلين من**

في الوثاق وكان القوم يريجون نعمهم بين يدي بيوتهم فأنقلت ذات ليلة من الوثاق فأتت الإبل، فجعلت إذا دنت من البعير رغا فتتركة حتى تنتهي إلى العضباء فلم ترغ، قال: وثاقه منوقة، فقعدت في عجزها ثم زجرتها فانطلقت، ونذروا بها فطلبوها فأعجزتهم، قال: ونذرت لله إن نجاهم الله عليها لتحرّنها، فلما قدمت المدينة رآها الناس، فقالوا: العضباء ناقة رسول الله ﷺ، فقالت إنها نذرت إن نجاهم الله عليها لتحرّنها، فأتوا رسول الله ﷺ فذكروا ذلك له فقال سبحان الله، بنسما جزتها، نذرت لله إن نجاهم الله عليها لتحرّنها، لا وهاء لنذر في معصية، ولا فيما لا يملك العبد» وفي رواية ابن حجر «لا نذر في معصية الله، (صحيح مسلم، النذر).

ومما يستنتج من هذه الحادثة أن رسول الله ﷺ أقر أصحابه على خطف العقيلي وأسره، باعتباره حليفا لأعدائه المحاربين، لكّنه قضى له حاجته من الطعام والشراب، أي أنه لا يجوز إيذاء المخطوفين أو تجويعهم.

خطف الصحافيين في الحروب

لأشك أن أعمال الخطف في حال السلم والأعمال المدنية محرم بلا خلاف، وإن ورد في الشرع اختطاف للمحاربين وقت الحرب، لأنهم يباشرون عدوانا، بناء على أن أصل الجهاد في الإسلام لدفع العدوان، فما خرج عن دفع العدوان يكون عدوانا، وهو ممنوع شرعا.

وعمل الصحافة في الحروب وغيرها هو نقل الواقع لمن يجهله، بل وتحريك أصحاب القرار لرفع الظلم عن المظلومين.

الرسالة الإعلامية الصادقة يمكن إدراجها ضمن رسالة الإسلام الإنسانية التي تسعى إلى النفع العام

الحبس نوع من التعزير، والتعزير لا يكون إلا عند ارتكاب خطأ في غير الحدود، ويكون بإذن ولي الأمر، إن كان هناك داع للحبس، وقد قرر بعض فقهاء العصر أن مقاصد الشريعة لا تتوقف عند الخمسة المشهورة، وهي «النفس، والمال، والدين، والعقل، والنسل» بل رأوا أن هناك مقاصد كبرى أيضا قد لا تقل أهمية عن الخمسة، وجعلوا على رأسها الحرية، بل إننا نلاحظ أن الله تعالى مع كونه أوجب على الناس الإيمان به، وتوحيده، وعدم الإشراك به، وهو الذي خلقهم وأوجدهم من عدم، وهو الذي يحاسبهم ويرزقهم... إلخ، ومع كل هذا ما أجبر الناس على فعل شيء مما أمرهم به، بل قال تعالى «وهديناه النجدين» وقال «ومن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر» وقال «لا إكراه في الدين» لأن حقيقة الطاعة لا تكون إلا هي جو من الحرية، وقد

وكان الصحافة هنا- إن التزمت آداب المهنة المتفق عليها- تقوم بدور أساسي في الجهاد الإعلامي، من فضح الظالم- أيا كان، وبيان حقيقته، حتى يتحرك الناس لرفع الظلم عن المظلوم، والوقوف ضد الظالم، ولبيان الحق حتى لا ينقلب المظلوم ظلما، والظالم مظلوما، والباطل حقا، والحق باطلا، وعلى هذا فالصحافة من الأعمال المحترمة شرعا، والتي يجب صيانتها والحفاظ على أهلها، بل يعد الحفاظ على الصحفي الذي ينقل الحقيقة للناس أهم من الحفاظ على غيره من المدنيين، لقيامه بهذا الدور الفعال. ولقد رأينا كيف كان نقل الصورة محركا للشعوب ضد الظلم والعدوان من المعتدي، ولهذا كان الاعتداء على الصحفيين الذين ينقلون الحقائق ويلتزمون آداب المهنة أشد حرمة وجراما.

والدليل على تحريم خطف الصحفيين ما يلي:

١- أن هذا الخطف نوع من الاعتداء، وهو محرم بنص القرآن، قال تعالى «... ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين» (البقرة: ١٩٠) وقد قال العلامة الشيخ القرطبي: وقد فسر الاعتداء المنهي عنه هنا بأمرين: إما بقتال غير المسلمين الذين لا يقاتلون المسلمين، ولا يعادونهم، أو يظهرون عليهم عدوا، وإما بقتل النساء والأطفال والشيوخ الضعفاء والزمنى والعميان وأمثالهم ممن ليسوا من أهل الحرب والقتال، وليس لهم فيها مشاركة بيد ولا رأي. وهو مروي عن ابن عباس.

٢- أن خطف الصحفيين حبس لحرية الإنسان ومن المعلوم أن

متهمين.

ولقد عاب الله تعالى على المشركين محاولتهم اعتقال الرسول ﷺ وحبسه، حين قال «وإن يمكر بك الذين كفروا ليثبتوك أو يقتلوك أو يخرجوك ويمكرون ويمكر الله والله خير الماكرين» (الأنفال: ٣٠) فعلم أن الاعتقال والحبس بلا ذنب ولا جريمة محرم شرعا.

٣- القياس على رسل الحرب ومن المعلوم أن رسل الحرب قديما كانوا يبلغون الرسائل بين الطرفين المتحاربين، فيرسل هذا رسولا للآخر، ويرسل الآخر رسولا لمن أرسل إليه، لطبيعة الحياة البدائية آنذاك، حيث لم تكن وسائل الاتصال بهذه السرعة التي وصفت بالثورة (ثورة الاتصالات)، وقد تواضعت الأعراف الدولية، ومعها الشرع، على حماية خاصة للرسول، واتفقت على أن رسل الحرب لا تقتل، فقد ورد عن النبي ﷺ قوله «لا أجس البدر» أي الرسل. (رواه أبو داود)، وقال ابن مسعود: «مضت السنة أن الرسل لا تقتل» (رواه البيهقي).

بل وصلت عظمة الإسلام في أنه حرم قتل رسل الحرب، وإن كان منهم من لو لم يكونوا رسلا لكان قتلهم مباحا.

فقد نقل المحاوي في كتابه «مشكل الآثار» عن ابن مسعود ﷺ قال «كنت عند رسول الله ﷺ جالسا فجاء ابن النواحة ورجل معه يقال له ابن وثال حجر وأهدين من عند مسيلة، فقال لهما رسول الله ﷺ أتشهدان أنني رسول الله؟ فقالا: أتشهد أنك أنت رسول الله؟ فقال: آمنت بالله عز وجل ويرسوله، لو كنت قاتلا وفدا لقتلتكما» (رواه ابن تيمية وإسناده صحيح)، وساق روايات عن رسل لمسيلمة لم



يقتلهم رسول الله ﷺ، ثم قال الطحاوي: شتأملنا هذه الآثار طلب الوضوف على المراء بما فيها من رفع رسول الله ﷺ عن الوضوء ألا تقتل، وإن كان منها مثل الذي كان من ابن النواحة وصاحبه مما يوجب قتلها لو لم يكونا رسولين فوجدنا الله عز وجل- قد قال في كتابه لرسوله ﷺ «وإن أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله» أي فتيحه، أي يجب عليه المقام حيث يقيم المسلمون سواء، أو لا يتبعه فيبلغه مأمنه، وكان في تركه اتباعه بقاؤه على كفره الذي يوجب سفك دمه لو لم يأت مطالباً لاستماع كلام الله تعالى، فحرم بذلك سفك دمه حتى يخرج عن ذلك الطلب ويصير إلى مأمنه فيحل بعد ذلك سفك دمه، فكان مثل ذلك الرسل الذين يبلغون من أرسلهم عن رسول الله ﷺ جوابه لهم فيما أرسلوا من أجله، وسماعهم كلام الله عز وجل ليكون من يصيرون إليه بذلك يقبله فيدخل في الإيمان، أو لا يقبله فيبقى على حريته، وعلى حل سفك دمه، فهذا عندنا هو المعنى الذي به رفع رسول الله ﷺ عن الرسل القتل، وإن كان منهم ما يوجب قتلهم لو لم يكونوا رسلاً (٧).

ولو كان رسول الحريين مرتداً عن الإسلام، وهو ما يوجب القتل عند بعض الفقهاء، فإن بقاءه في وظيفته كرسول يرفع عنه الاعتداء بأي شكل من أشكاله، فيكون الحفاظ على الصحفي- أيًا كان دينه أو معتقده- أولى.

وإن كان الإسلام قد أمر بالحفاظ على الرسول الحربي، الذي جاء من عند العدو المحارب، وحفظ له حياته، فكان الإبقاء على حياة الصحفيين الذي يمثلون رسلاً عامة للمجتمع الإنساني أولى

الصحافيون الذين يحيدون عن وظيفتهم ويساعدون المحتل جاز خطفهم بشكل استثنائي لأنهم باتوا محاربين

قال له «إنك ستجد قوما زعموا أنهم حبسوا أنفسهم لله (يعني الرهبان) فدعهم وما زعموا أنهم حبسوا أنفسهم له، وإنني موصيك بعشر: لا تقتل امرأة ولا صبياً ولا كبيراً هرمًا...» ونقل الخطاب- من فقهاء المالكية- عن بعض الفقهاء أنه لا يجوز قتل الأجراء والحرائر وأهل الصناعات إذا لم يخش من جتهم، وأمنت فتنتهم (٨).

والعلة التي أعفت هؤلاء من القتل أنهم- بلغة عصرنا- مدنيون لا يشاركون في القتال. وإن كان الفقهاء قديماً نصوا على عدم التعرض لهؤلاء، فإنه يلحق بهم كل مدني لا يشارك في القتال، وعلى رأسهم الصحفيون.

٥- أن الخطف خلف للوفاء بعقد الأمان والعهد وذلك أن الدساتير الدولية أجمعت على أن العاملين في الصحافة ممن لهم عقد الأمان، ولهم دمة وعهد في أية دولة يدخلونها، وذلك بموجب دخول الدول في هيئة الأمم المتحدة، وقد نصت المادة ٧٩ من البروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف لسنة ١٩٤٩ «بعد الصحفيين الذين يباشرون مهمات مهنية خطيرة في مناطق النزاعات المسلحة أشخاصاً مدنيين... يجب حمايتهم بهذه الصفة بمقتضى أحكام الاتفاقيات وهذا البروتوكول، شريطة ألا يقوموا بأي عمل يسيء إلى وضعهم كاشخاص مدنيين، وذلك دون الإخلال بحق المراسلين الحربيين...» وهذا قانون دولي

بالحفاظ عليها، وعدم التعرض لهم بالقتل أو الحبس أو أي صورة من صور الإيذاء.

٤- أن الصحفيين من المدنيين الذين لا يجوز التعرض لهم، والمتبع لدستور الأخلاق في القتال والجهاد يرى أن الإسلام استثنى أصنافاً من الناس، كالمرأة والشيخ الهرم، والصبي الصغير، والراهب في صومعته، وأهل الكنائس الذين لا يخالطون الناس، والفلاحين الذين يقومون بزراعة أرضهم والأجراء عند الناس... الخ، وقد صحت بذلك الآثار عن النبي ﷺ وصحابته، أما عن الفلاح، فمن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال «اتقوا الله في الفلاحين الذين لا ينصبون لكم الحرب»، وأما الأجير، فلما روي عن حنظلة بن الربيع قال «غزونا مع رسول الله ﷺ فمرونا على امرأة مقتولة قد اجتمع عليها الناس، فأخرجوا له، فقال: ما كانت هذه تقاتل فيمن يقاتل، ثم قال لرجل انطلق إلى خالد بن الوليد فقل له إن رسول الله ﷺ يأمرك، يقول: لا تقتل ذرية ولا عسيفاً» (صحيح ابن ماجه)، وأما الشيخ الكبير فلما روي أن النبي ﷺ قال «لا تقتلوا شيخاً فانياً ولا طفلاً ولا صغيراً ولا امرأة» (رواه أبو داود) ولما روي عن ابن عباس في قوله تعالى «ولا تعتدوا» يقول «لا تقتلوا النساء والصبيان والشيخ الكبير»، وروى مالك في الموطأ عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه أوصى يزيد بن أبي سفيان- أحد قواده إلى الشام- فكان مما

بوافق دستور الإسلام في عدم التعرض للمدنيين، ونحن لا نقول إن الإسلام وافق اتفاقية جنيف، بل نقول: إن اتفاقية جنيف أقرت ما ذهب إليه فقهاء الإسلام.

٦- خطف الصحفي امتحان لكرامة الإنسان الذي فضله الله بها على كثير من خلقه كما قال تعالى «ولقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلاً» (الإسراء: ٧٠)، فمن أهم ما كرم الله تعالى به الإنسان أن يعيش حراً غير مقيد عند أحد، فهو فرد في المجتمع الذي يعيش فيه، ليس لغيره سلطان إجبار عليه، بل سخر الله تعالى للإنسان ما في الكون، فهو صاحب الحرية، وغيره فاقدها.

٧- خطف الإنسان نوع من الإفساد: من المعلوم شرعا أن رسالة الإسلام هي رسالة إصلاح إنساني، ولهذا خاطب الله تعالى رسوله ﷺ مبيناً طبيعة هذه الرسالة بأنها رحمة للعالمين، فقال تعالى «وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين» (الأنبياء: ١٠٧)، وأوضح الله تعالى أن من أهم أهداف تواجد البشر على الأرض التعمير، فقال، تعالى «واستمركم فيها» (هود: ٦١)، ونهى عن كل فساد وجعله محرماً، وإن كان الفساد الذي يقوم به الإنسان محرماً، فإن الإفساد أشد حرمة، قال تعالى «ولا تغوا في الأرض مفسدين» (البقرة: ٦٠)، وقال «ولا تصدوا في الأرض بعد إصلاحها» (الأعراف: ٥٦)، وقال «ولا تبغ الفساد في الأرض إن الله لا يحب المفسدين» (القصص: ٧٧).

٨- القياس على الأسر ومن



المعلوم أن الأسر إنما يكون في الحروب للمحارب، بل إن الفقهاء ذهبوا إلى أن الأسير إذا طلب الأمان، أعطي إياه، وحرم التعرض له بالقتل أو إتلاف المال أو غير ذلك، وبهذا قال الثوري والأوزاعي والشافعي وإسحاق وابن القاسم وأكثر أهل العلم، وروي ذلك عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه (٩)، فإن كان هذا في الأسير الذي وقع في أسر المسلمين، وهو محارب لهم، معتديا عليهم، فإن إعطاء الأمان أولى للصحافي الذي لا دخل له بالقتال.

بل لا يجوز أسر الصحافي الذي يلتزم بمهنته، لأنه عمل مدني في المقام الأول، والأسر لا يكون إلا للمحاربين ومن الأهم، ثم إن الواقع يقول: إن كثيرا من الصحافيين لا علاقة لهم بالجيش، لأنه في الغالب من بلد غير بلد المحتل، بل إنه ليس لازما أن يكون الصحافي- الذي هو من بلد المحتل- مساعدا له في ظل المؤسسات الإعلامية المعارضة للأنظمة.

وإن جاز الفقهاء قديما أسر بعض الفئات غير المقاتلة، فإن الفتوى يجب أن تراعي الواقع، لأن الوضع الدولي القديم كان يجعل الدولة كتلة واحدة، وقد قالوا قديما «الناس على دين ملوكهم»، فلم يكن يظهر هذا التمييز الذي نراه في عصرنا، وبالتالي فلا يمكن الحكم على كل من ينتمي لجنس المحتل على أنه ضمن الاحتلال، بل يجب التمييز بين من هو مدني ربما يخدم قضية من اغتصبت أرضه، كما هو الشأن في العمل الإعلامي والصحافي، وبين من هو عسكري أو تابع للجيش بالمفهوم الحديث، لأن الجيش في



المدنيين الذين لا يجوز التعرض لهم، والخطف خلف للوفاء بعقد الأمان والعهد، وأمتهان لكرامة الإنسان الذي فضله الله بها على كثير من خلقه، وهو نوع من الإفساد، ونوع من الأسر، وهو لا يجوز لغير الحربي في الأصل، وإن كان الإسلام آمن رسل الحرب، وحرم قتلهم، فإن الصحافي بمثابة رسول محايد، فكان الاعتداء عليه إثم.

٤- إن من وقع في الأسر والخطف لا يجوز الاعتداء عليه، بل الواجب إحسان معاملته، اقتداء بهدي النبي ﷺ.

٥- إن من حاد من الصحافيين عن دوره ووظيفته، وقام بعمل يساعد المحتل، جاز خطفه في هذه الحالة، وهو أمر استثنائي، لأن الصحافي- في هذه الحالة- تخلى عن وظيفته، وأصبح محاربا بشكل من الأشكال.

٦- إن الإسلام وإن طلب توفير الحماية للمدنيين في الحروب، فإن عمل الصحافي- في أصله- يجعل الدعوة لحماية الصحافيين في المرتبة الأولى من الحماية.

المسؤولية الاجتماعية للصحافة، التي جاءت مراجعة للنظرية الليبرالية التي سادت الإعلام والصحافة الغربيين حتى أربعينيات القرن (١٠).

الخلاصة

١- إن الرسالة الإعلامية الصادقة، التي لا تدفعها الأهواء والمصالح الشخصية يمكن إدراجها ضمن رسالة الإسلام الإنسانية، والتي تسعى إلى النفع العام.

٢- إن حالات الخطف التي تمت في عهد الرسول ﷺ كانت لمحاربين اعتدوا على المسلمين بالقتل، وكانوا على منهجهم في محاولة قتل كثير من المسلمين، وهي حالة واحدة كانت بأمر الرسول ﷺ، وما سواها من حالات الخطف، فإن الرسول ﷺ رفضها، لأنه لم يكن في حالة حرب مع المشركين، وأنه أوصى للمخطوفين المستحقين للخطف بحسن المعاملة.

٣- إن خطف الصحافيين منهي عنه شرعا، لأنه جمع في فعله محرقات عدة، فهو نوع من الاعتداء، وحبس لحرية الإنسان، والصحافيون من

القديم كان مقصورا على من يحملون السلاح وبعض الفئات الأخرى، أما الآن فالجيش أكثر تعقيدا، فكل من كان في خدمة الجيش، فهو محتل، يجب جهاده، وكل من لا علاقة له بعمل الجيش والاحتلال لا يمكن إدراجه ضمن الجيش المحارب، ولا أن تعامله معاملة المحتل.

متى يجوز خطف الصحافي؟ والاستثناء الوحيد الذي يجوز فيه أسر الصحافي وخطفه، هو أن يترك عمله كصحافي، وينضم إلى جيش الاحتلال بأي صورة من صوره الحديثة، أو يتخلى عن العمل الصحافي وفق نظرية المسؤولية الاجتماعية للصحافة، والتي تدعو إلى ألا يكون الإعلام قائما على الكسب بما يضر مصالح المجتمع الإنساني، ومن العجيب أن يكون أساس هذه النظرية التي طرحت بشكل معاصر بتقرير «لجنة حرية الصحافة الأميركية الصادر عام ١٩٤٧م، والذي نبه إلى أن التجاوزات التي تحدث من قبل الإعلام والصحافة لها أكبر الضرر على المجتمع، وهو التقرير الذي يعد أساس نظرية

الهوامش

- ١- معجم المحيط لأديب الجيمي، وشهادة الخوري، باب: ص-ح ف.
- ٢- المعجم الوسيط: ص-ح ب.
- ٣- احتجاز الرهائن في ميزان الإسلام، بحث للشيخ فيصل مولوي، منشور على موقع إسلام أونلاين نت.
- ٤- المرجع السابق.
- ٥- تفسير الطبري (٢٦-٥٩).
- ٦- الموسوعة الفقهية، ج ٢٨٢/١١.
- ٧- مشكل الآثار للطحاوي، ج ٢٠٢-٩٩٢/٤.
- ٨- مواهب الجليل شرح مختصر خليل، للخطاب، ج ٢٥٢/٣.
- ٩- الفتاوى، ج ١٩٥/٩.
- ١٠- المسؤولية الاجتماعية للصحافة، د محمد حسام الدين، ص ١٦، الدار المصرية اللبنانية.
- ١١- المرجع السابق.